الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/50/L.59/Rev.1
20 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٢٦ من جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

اثيوبيا، أوغندا، بوروندي، تونس، الجزائر، رواندا، السودان، كوستاريكا، مالي، النيجر، نيجيريا، الهند:
مشروع قرار منقح

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها تقرير الأمين العام[١]،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الدور الناجع الذي يقوم به الأمين العام وتنوه بالمهمة التي أنجزها ممثله الخاص لبوروندي،

وإذ تلاحظ أيضا الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية وواصلها ممثله الخاص،

وإذ ترحب بعقد مؤتمر إقليمي في بوجمبورا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ لتقديم المساعدة إلى اللاجئين، والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى، وفقا للقرار CM/RES.1527 (LX)، لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية،

وإذ تؤكد من جديد، قرارها ١١٨/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي يؤكد على ضرورة تعبئة المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في افريقيا،

---

(١) A/50/541 و Add.1.

95-41116 201295 201295

وإذ تـُقـر بأهمية المهمتين اللتين قـام بهمـا فـي أيلـول/سبتمبر ١٩٩٤ وشباط/فبراير ١٩٩٥ وفدا مجلس الأمـن، وبأهميـة البيانين اللذين أدلى بهمـا رئيس مجلس الأمـن فـي ٥ آذار/مارس ١٩٩٥[٢]، وفي ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥[٣] بشأن الحالة في بوروندي،

وإذ تـُقر أيضا بما تبذله منظمة الوحدة الافريقية، ورئيسها الحالي من جهود لمساعدة بوروندي في استعادة السلم، والثقة، والاستقرار،

وإذ تـُقر كذلك بأهمية الدور الذي تضطلع به بعثة منظمة الوحدة الافريقية في بوروندي، وتؤكد على الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بتنسيق جهودهما في معالجة الحالة في بوروندي،

وإذ ترحب بالاتفاق الذي وقعه في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وحكومة بوروندي بشأن تنفيذ برنامج ضخم لتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان، تشكل عناصره المختلفة جزءا من العمل الوقائي الذي يسانده المجتمع الدولي،

وإذ تـُقدر ما يبذله مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من جهود لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في بوروندي، وخاصة بإنشاء مكتب لمركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة، وبحشد التعاون الدولي سعيا لإقرار السلم والأمن في بوروندي،

وإذ تكرر تأكيد الأهمية الخاصة لاتفاقية الحكم الموقعة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤،

وإذ ترحب بالمفاوضات البنـّاءة بين الأطراف الموقعة على اتفاقية الحكم، والتي تمخضت عن تشكيل حكومة ائتلافية في ١ آذار/مارس ١٩٩٥،

وإذ تعرب عن أسفها الشديد لأعمال التخريب والعنف والنهب التي تقوم بها جماعات إرهابية وميليشيات مسلحة ضد السكان الأبرياء، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم في البلد،

وإذ ترحب بالرسالة المشتركة التي وجهها رئيس جمهورية بوروندي ورئيس وزرائها إلى الأمين العام والتي تدين ما تبثه المحطات الإذاعية من برامج تلهب المشاعر في منطقة البحيرات الكبرى،

---

(٢) S/PRST/1995/10.

(٣) S/PRST/1995/13.

وإذ تؤكد أهمية التعاون بين جميع الأطراف في بوروندي من أجل تحقيق المصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان،

وإذ تحيط علما بالإعلان الذي اعتمده المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في كرتاخينا دي انديأس (كولومبيا) في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥[٤]،

وإذ ترحب بإنشاء مجلس الأمن، بموجب القرار ١٠١٢ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، اللجنة الدولية للتحقيق في بوروندي، على نحو ما كُلفت به في الفقرة ١ من ذلك القرار،

وإذ ترحب بالإعلان الذي اعتمده في القاهرة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى بمساعدة الرئيسين جيمي كارتر وجوليوس نيريري والأسقف ديسموند توتو[٥]،

١ - تهنئ الأحزاب السياسية للتجمع الموالي للرئيس وتلك المنتمية للمعارضة البوروندية على ما تم فيما بينها من حوار وتشاور تكللا بتشكيل حكومة ائتلافية تمثل مختلف الاتجاهات؛

٢ - تناشد الجهات الضامنة الرئيسية لاتفاقية الحكم أن تكفل تطبيق الاتفاقية تطبيقا كاملا ومحايدا لصالح الجميع؛

٣ - تحث من جديد الأطراف المنضمة إلى هذه الاتفاقية وإلى بروتوكولاتها الإضافية على التقيد بها بدقة؛

٤ - تحض جميع الأحزاب السياسية والقادة العسكريين ووسائط الإعلام والمجتمع المدني على نبذ قوى التطرف، وعلى رفض جميع أشكال التطرف أو التعصب العرقي أو السياسي، وعلى تسوية خلافاتها عن طريق التفاوض والحوار والتحالف فيما بينها من أجل العمل معا في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان؛

٥ - تعرب عن اقتناعها بضرورة زيادة العمل الوقائي في بوروندي دون إبطاء، وخاصة عن طريق وجود خبراء في حقوق الإنسان، وعن طريق برامج تدريبية في مجال حقوق الإنسان، وذلك بالتعاون الكامل مع حكومة بوروندي؛

---

(٤) انظر A/50/752-S/1995/1035.

(٥) S/1995/1001، المرفق.

٦ - تدعو بقوة كل الشعب البوروندي إلى التعاون مع الحكومة الائتلافية، ومع قوى الأمن من أجل تعزيز المصالحة الوطنية ومكافحة كل أشكال التطرف، ولا سيما من قبل الجماعات الارهابية المسلحة والميليشيات المسلحة؛

٧ - تدين كل من يعتدي في الداخل والخارج على السكان الأبرياء ويسلحون المتطرفين، وينتهكون، بلا روية، حقوق الإنسان ويُخلّون بشكل خطير، بالسلم والأمن الوطنيين؛

٨ - تدعو جميع الأطراف إلى تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا؛

٩ - تدين أيضا الهجوم الذي شنته الميليشيات في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في مقاطعة سيبيتوكي على بعثة منظمة الوحدة الأفريقية في بوروندي، وأسفر عن مقتل مراقب عسكري تابع لتلك المنظمة؛

١٠ - تؤيد القرار CM/Res.1582 (LXII) المتعلق ببوروندي، والذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثانية والستين، المعقودة في أديس أبابا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥[٦]؛

١١ - تؤيد الإعلان المتعلق ببوروندي والذي اعتمده رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز وسائر حكومات المنطقة في كرتاخينا دي انديا‌س (كولومبيا)، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛

١٢ - تطلب إلى الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الدولية أن تتعاون مع حكومة بوروندي وسائر حكومات المنطقة في تحديد وإزالة المحطات الإذاعية التي تـُغري الكراهية وتحرض على أعمال إبادة الأجناس؛

١٣ - تدعو جميع الشركاء السياسيين إلى تنظيم مناقشة قومية، بموجب اتفاقية الحكم، تتناول المشاكل الرئيسية للبلد بغية إبرام ميثاق وطني، واعتماد دستور يتواءم مع المتطلبات الاجتماعية - السياسية الراهنة؛

١٤ - تؤيد المهمة التي أسندت إلى اللجنة الدولية للتحقيق في بوروندي، على نحو ما كلفت به في قرار مجلس الأمن ١٠١٢ (١٩٩٥)، بوصف ذلك خطوة هامة في سبيل القضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب؛

١٥ - تحث المجتمع الدولي وحكومة بوروندي على تنفيذ مختلف توصيات خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الإقليمي المعني بتقديم المساعدة للاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في بوجومبورا من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥؛

١٦ - تناشد بقوة الدول الموقعة على إعلان القاهرة المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أن تتقيد بدقة بالالتزامات الواردة في تلك الوثيقة والتي تستهدف إيجاد الحلول الملائمة للنزاعات الاجتماعية - السياسية السائدة حاليا في هذا الجزء من أفريقيا؛

١٧ - تحث الأمين العام على مواصلة اتصالاته بغية التبكير بعقد المؤتمر الإقليمي المعني بالأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا الوسطى، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، وبمشاركة بلدان المنطقة كافة؛

١٨ - تكرر نداءها إلى المجتمع الدولي لكي يواصل جهوده من أجل تعبئة الموارد السياسية والدبلوماسية، والبشرية، والاقتصادية، والمالية، والمادية، من أجل مساعدة بوروندي إيجاد تسوية نهائية للأزمة التي تواجهها منذ ما يزيد على سنتين؛

١٩ - تدعو الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى مواصلة المساعي التي يقوم بها كل منهما والتي يكمل بعضها البعض، والرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية الفعلية في بوروندي، وترحب بصفة خاصة بالدور الإيجابي الذي تؤديه بعثة مراقبي منظمة الوحدة الأفريقية؛

٢٠ - تعرب عن رغبتها في أن يجري الأمين العام للأمم المتحدة مشاورات مع الحكومة البوروندية وفقا للإجراءات المعتادة بهدف تعيين ممثل خاص، في أقرب وقت ممكن، تتوفر فيه جميع الشروط، ولا سيما المعرفة العميقة بالأوضاع الاجتماعية - السياسية في بوروندي؛

٢١ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين البند المعنون "الحالة في بوروندي".

- - - - -

(٦) انظر A/50/647، المرفق الأول.